



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

إنجازات اللجنة في مجال تحقيق أهداف
التنمية المستدامة 2030، ودعم مشاركة
المرأة في الحكم المحلي

تأسست اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كمؤسسة شبه حكومية بموجب قرار من رئاسة الوزراء عام 1992، وبرئاسة سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة، وجاء تأسيس اللجنة كآلية وطنية تعنى بكافة شؤون وقضايا المرأة الأردنية، والمرجع لكافة المؤسسات الوطنية وغير الوطنية في كل ما يتعلق بقضايا المرأة ، بحيث تقوم بالمهام والمسؤوليات التالية:

- وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في مختلف المجالات، وتحديد الخطط والبرامج في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، والعمل على تطويرها.
- دراسة التشريعات النافذة ومقترحات التشريعات، لضمان عدم وجود تمييز ضد المرأة .
- اقتراح مشروعات القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة وتحول دون التمييز ضدها في مختلف المجالات.

- تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالنشاطات في المجالات المحلية والعربية والدولية بكل ما يتعلق بقضايا المرأة وتحسين مكانتها.
- المشاركة في رسم الخطط التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة
- المشاركة في اللجان والهيئات الرسمية والاستشارية التي تشكلها الحكومة في كل ما يتصل بقضايا المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- متابعة تطبيق القوانين والأنظمة للتأكد من تنفيذها بما يحقق عدم التمييز ضد المرأة ، ومتابعة تنفيذ السياسات والنشاطات التي جرى تبنيها في الخطط والبرامج الوطنية الخاصة بالمرأة.
- تشكيل شبكات اتصال مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
- تمثيل الأردن في المؤتمرات واللقاءات والهيئات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بالمرأة.
- إعداد التقارير الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالمرأة.

دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030:

➤ حيث أن اللجنة تعد الجهة الرسمية المكلفة برسم السياسات المتعلقة بالمساواة الجندرية فهي الجهة المعنية بمتابعة تطبيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمعني بالمساواة بين الجنسين في كافة الخطط والاسراتيجيات الوطنية.

➤ اللجنة عضو في اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة التي تأسست عام 2001 بعد إعلان الأهداف الإنمائية للألفية والتي يرأسها وزير التخطيط، حيث تم استحداث 17 فريق عمل حسب أهداف التنمية المستدامة وحسب البرنامج التنفيذي التنموي الحكومي، وتقود اللجنة فريق عمل المساواة الجندرية.

➤ بناءاً على توصيات اللجنة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ضم فريق عمل للمساواة الجندرية الوزراء المعنيون والمؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة والمؤسسات المعنية بمتابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس، بالإضافة إلى دائرة الموازنة العامة، ودائرة الإحصاءات ، وذلك لتنسيق كافة الجهود المبذولة في مجال تحقيق الهدف الخامس ودمج كافة الأهداف المتعلقة بالمساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات في البرنامج التنموي الحكومي مع أهداف التنمية المستدامة ومتابعة التطبيق.

➤ تم تطوير الشروط المرجعية لفريق عمل المساواة الجندرية بالتشاور والتعاون مع منظمة الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان فاعلية عمل الفريق.

➤ بالتعاون مع منظمة الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدأت اللجنة بمراجعة الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ، والبرنامج التنموي الحكومي (2016-2019) من خلال فريق عمل المساواة الجندرية لتطوير برامج محددة تصب في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وموائمه مع الأهداف الأخرى.

دور اللجنة في دعم مشاركة المرأة في المجالس البلدية والمحلية ومجالس المحافظات:

أولاً: على الصعيد التشريعي:

إنطلاقاً من دور اللجنة في دراسة التشريعات واقتراح التعديلات على التشريعات التي تميز ضد المرأة فقد قامت اللجنة وشركائها من منظمات المجتمع المدني باقتراح تعديلات على القوانين المتعلقة بالمجالس المحلية والبلدية ومجالس المحافظات لزيادة نسبة المقاعد المخصصة للمرأة في هذه المجالس، حيث أن قانون البلديات ينص على تخصيص نسبة 25% من المقاعد للنساء، وجاء مشروع قانون اللامركزية (مجالس المحافظات) يخلو من تخصيص أي نسبة للنساء، إلا أن اللجنة وشركاؤها من خلال المقترحات التعديلية نجحت في إقناع المشرع الأردني بالنص على تخصيص ما نسبته 10% من المقاعد المنتخبة للنساء و5% من المقاعد المخصصة للتعين.

ثانياً: على صعيد البرامج والأنشطة:

- تنفيذ العديد من البرامج التدريبية في كافة محافظات الأردن موجهة للمرشحات للمجالس المحلية والبلدية ومجالس المحافظات حول المهارات والمعارف اللازمة لخوض الانتخابات.
- عقد ورش توعوية حول أهمية مشاركة المرأة في العملية الانتخابية كناخبة ومرشحة، واستهدفت هذه الورش معظم فئات المجتمع المحلي ذكورا وإناثاً.
- عقد ورش توعوية للشباب والشابات في الجامعات الأردنية لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات، وتشجيع الشباب والشابات على الانخراط في العمل التنموي.
- تنفيذ حملة كسب تأييد مجتمعي لدعم مشاركة النساء في العمل التنموي من خلال المجالس المحلية والبلدية والتنموية استهدفت كافة شرائح وفئات المجتمع الأردني، واستخدمت كافة طرق التواصل الإعلامي والإعلاني.

الشركاء في تنفيذ أنشطة وبرامج اللجنة لدعم مشاركة النساء في مجالس الحكم المحلي:

بالإضافة إلى البرامج والأنشطة التي تنفذها اللجنة من مخصصاتها في محور التمكين السياسي للمرأة وتعاونها مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة والشباب، فإن اللجنة تعاونت مع عدة منظمات دولية :

❖ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)

❖ الوكالة الألمانية الإنمائية للتعاون الدولي (GIZ) مشروع: تمكين النساء

في المواقع القيادية في الحكومة والمجتمع المدني في الشرق الأوسط.

❖ منظمة الإسكوا

الشركاء من المؤسسات الرسمية:

ساهمت المؤسسات الرسمية التالية في تنفيذ وتيسير مهام اللجنة في برامجها وأنشطتها الموجهة لدعم مشاركة المرأة في المجالس المحلية والبلدية ومجالس المحافظات:

- ✓وزارة الداخلية.
- ✓وزارة الشؤون البلدية
- ✓وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
- ✓الهيئة المستقلة للانتخاب

التحديات التي واجهت اللجنة في مجال مشاركة المرأة في مجالس الحكم المحلي:

- الثقافة المجتمعية المتركزة في الهيمنة الذكورية.
- تخوف النساء و عدم إقبالهن بشكل كبير على الترشح لانتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية) كون التجربة تطبق لأول مرة في الأردن
- عزوف بعض النساء والشباب والشابات عن المشاركة في العملية الانتخابية بسبب عدم الثقة بهذه المجالس.
- عدم الفهم الصحيح للتشريعات الناظمة للعملية الانتخابية.

نتائج مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية والمحلية ومجالس المحافظات (اللامركزية):

- حصلت النساء على ما مجموعه 676 مقعد من مقاعد مجالس البلديات والمحلية ومجالس المحافظات، وبلغت نسبتها 28.8%.
- حصلت المرأة على 555 مقعد في المجالس المحلية، أي ما نسبته 32% من المقاعد.
- حصلت المرأة على ما مجموعه 85 مقعد في المجالس البلدية غير المقسمة لمجالس محلية، بنسبة 42.7%.
- فازت 4 نساء بالتنافس في مجالس المحافظات، وحصلت 32 امرأة على مقاعد الكوتا في مجالس المحافظات، بحيث شكلت المرأة ما نسبته 12% من مجالس المحافظات.
- فازت 231 امرأة بالتنافس في المجالس المحلية، وشكلت ما نسبته 16.2%.
- فازت 124 امرأة بالتنافس بمقاعد في المجالس البلدية.
- فازت 51 امرأة برئاسة مجالس محلية.
- 67 امرأة فزن بالتركية في المجالس المحلية.